

Distr.: General  
7 November 2023  
Arabic  
Original: English

# المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة



## المقررات التي اعتمدها المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في دوراته لعام 2023

### المحتويات

رقم المقرر	العنوان	الصفحة
<b>الدورة العادية الأولى: 12-13 شباط/فبراير 2024</b>		
2023/1	التقرير المالي والبيانات المالية المراجعة للعام المنتهي في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021، وتقرير مجلس مراجعي الحسابات.	2
2023/2	التقييم المشترك من قِبل طرف ثالث حول مهام الإدارة والرقابة التي تضطلع بها المجالس التنفيذية	3
<b>الدورة السنوية: 21-22 حزيران/يونيه 2022</b>		
2023/3	التقرير السنوي لوكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة بشأن التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة بين عامي 2022 و2025	3
2023/4	تقرير بشأن وظيفة التقييم في هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة للعام 2022	4
2023/5	تقرير عن أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات والتحقق للفترة الممتدة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022	5
2023/6	تنفيذ قرار الجمعية العامة 279/72 بشأن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية	6
2023/7	تحديث بشأن السياسات والإجراءات الرامية إلى التصدي للاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي لدى هيئة الأمم المتحدة للمرأة	7
<b>الدورة العادية الثانية: 12 و13 أيلول/سبتمبر 2023</b>		
2023/8	تقرير عن تقديرات الميزانية المتكاملة لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة لفترة السنتين 2024-2025	8
2023/9	تقرير عن الحوار المنظم بشأن تمويل نتائج الخطة الاستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للفترة 2022-2025	9
2023/10	تقرير عن وظيفة المسائل الأخلاقية في هيئة الأمم المتحدة للمرأة في الفترة من 1 نيسان/أبريل إلى 30 حزيران/يونيه 2023	10



## المقررات

2023/1

التقرير المالي والبيانات المالية المراجعة للعام المنتهي في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021، وتقرير مجلس مراجعي الحسابات.

إنّ المجلس التنفيذي،

1 - إذ يشير إلى تقرير مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة عن الفترة المالية المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021؛

2 - يحيط علماً مع التقدير بالرأي الحادي عشر على التوالي غير المشفوع بالتحفظ الصادر عن مجلس مراجعي الحسابات بخصوص البيانات المالية لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة عن السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021؛

3 - يُحيط علماً برّد إدارة هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على تقرير مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة عن الفترة المالية المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2021؛

4 - يُشجّع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على مواصلة تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير في الوقت المناسب، بما في ذلك تلك التي تتعلق بالأنشطة التي لم تُحدّد في خطة العمل السنوية، والنتائج المالية التي لم تُحسم بعد لمراجعة حسابات الشركاء، والجهود المتواصلة لتعزيز عمليات التوريدات؛

5 - يُعزّز بالمقدم المطرد الذي أحرزته هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات ويدعم جهودها المبذولة في سبيل عدم ترك أي توصيات متبقية لفترة طويلة من مجلس مراجعي الحسابات؛

6 - يدعو هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة إلى بيان آثار التوصيات المُنفّذة، بما في ذلك التوصيات التي تتعلّق بالثقافة التنظيمية، في تقاريرها عن توصيات مراجعة الحسابات؛

7 - يُحيط علماً بالتعديلات التي أُدخلت على القواعد والمتعلّقة بوظيفة المراجعة الداخلية للحسابات، كجزء من القواعد والأنظمة المالية (UNW/2023/CRP.2)، ويطلب من هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة تقييم الحاجة إلى إجراء مراجعة شاملة وتقديم تقرير إلى المجلس التنفيذي في الدورة السنوية لعام 2023.

8 - يدعو هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة إلى تقليل رصيد مواردها العادية غير المخصصة، حسب الاقتضاء، ويطلب تحديثاً بشأن الخطوات المتخذة في هذا الصدد قبل الدورة السنوية لعام 2023.

14 شباط/فبراير 2023

2023/2

التقييم المشترك من قِبَل طرف ثالث حول مهام الإدارة والرقابة التي تضطلع بها المجالس التنفيذية

إِنَّ المجلس التنفيذي،

1 - يُقرّر، من بعد التشاور مع المجالس التنفيذية المعنية في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، كما هو مطلوب في المقرر 2022/8 الفقرة 8، اختيار وحدة التفتيش المشتركة كهيئة منقّدة للتقييم المشترك من قِبَل طرف ثالث حول مهام الإدارة والرقابة التي تضطلع بها المجالس التنفيذية، مع قيام وحدة التفتيش المشتركة التقرير بتسليم التقرير بحلول نهاية عام 2023.

14 شباط/فبراير 2023

2023/3

التقرير السنوي لوكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة بشأن التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة بين عامي 2022 و 2025

إِنَّ المجلس التنفيذي،

1 - يحيط علماً بتقرير وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة عن التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة بين عامي 2022 و 2025، ويثني على أداء الهيئة الفعال حتى تاريخه؛

2 - يقرّ بمساهمة الهيئة ومشاركتها المركزية داخل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في ضمان أن تظل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة جزءاً لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة؛

3 - يشجّع الهيئة على الاستفادة التامة من ميزتها النسبية وعلى مواصلة التنفيذ الكامل لولايتها الثلاثية وفقاً للقرار A/RES/64/289 الذي يشمل الدعم المعياري والتنسيق على مستوى منظومة الأمم المتحدة والأنشطة التنفيذية؛

4 - يركّب بالشفافية التي اتسمت بها عملية إطلاع المجلس التنفيذي على الفائض من الموارد العادية غير المخصّصة، ويدعو الهيئة إلى الاستمرار في تخفيض أرصدة الموارد غير المخصّصة لديها في الوقت المناسب؛

5 - يركّب بالخطوات التي اتخذتها الهيئة حتى الآن في ما يتعلق بالفائض من الموارد العادية غير المخصّصة، ويشجّع الهيئة على النظر في اتخاذ تدابير لتحسين التطلّعية وإدارة الميزانية بكفاءة، ويطلب تحديثاً في هذا المجال قبيل انعقاد الدورة العادية الأولى لعام 2024؛

6 - يحيط علماً مع القلق بنقص التمويل في الموارد العادية، ويشجّع جميع البلدان الجاهزة لذلك إلى زيادة مساهماتها الطوعية من أجل التنفيذ الكامل والفعال للخطة الاستراتيجية للفترة بين عامي 2022 و 2025، ويشجّع على الشراكات المعززة في هذا الصدد؛

7 - يقرّر نقل التقرير إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

21 حزيران/يونيو 2023

2023/4

## تقرير بشأن وظيفة التقييم في هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة للعام 2022

إِنَّ المجلس التنفيذي،

- 1 - يُحيط علماً بالتقرير الصادر في عام 2022 والمتعلق بوظيفة التقييم التي تضطلع بها الهيئة وبرنامج العمل والميزانية المخصّصين لخدمات التقييم المستقل في عام 2023؛
- 2 - يحيط علماً مع الإشادة بالجهود المتواصلة التي تبذلها الهيئة من أجل الحفاظ على وظيفة تقييم مستقلة وذات مصداقية ومفيدة، وبمساهمتها في جهود التقييم المراعية للمنظور الجنساني على نطاق المنظومة، وفي تنمية قدرات التقييم على الصعيد الوطني، ويشجع الهيئة على مواصلة استقاداتها من نتائج التقييم، بما في ذلك في عملياتها المعنية بصنع القرار؛
- 3 - يحيط علماً بالتقرير الصادر بشأن التقييم المؤسسي لمساهمة الهيئة في التمكين الاقتصادي للمرأة، ويحيط علماً بالتطوير المستمر الجاري في الهيئة في ما يتعلق باستراتيجية التمكين الاقتصادي للمرأة؛ ويطلب من الهيئة تقديم إحاطة غير رسمية بشأن تطوير الاستراتيجية قبل اكتمالها، ورفع الاستراتيجية إلى المجلس للعلم قبل تاريخ انعقاد الدورة العادية الأولى لعام 2024؛
- 4 - يشجّع الهيئة على تنفيذ مجموعة كاملة من التوصيات الواردة في التقييم المؤسسي لمساهمات الهيئة في مجال التمكين الاقتصادي للمرأة سعياً إلى تقوية عمل الهيئة في هذا الصدد وتأمين الموارد الكافية لها، ويطلب من الهيئة الإبلاغ عن تنفيذ التوصيات ضمن التقرير السنوي الذي يعده المدير التنفيذي لعام 2023، والذي سيتم النظر فيه لاتخاذ القرار في الجلسة السنوية لعام 2024؛
- 5 - يشير إلى المقررات السابقة للمجلس التنفيذي في ما يتعلق بالتقرير المعني بوظيفة التقييم، ويطلب من الهيئة مواصلة جهودها لتحقيق أداء عالي في التقييم مع تركيزٍ محدد على مؤشرات الأداء الأساسية التي يمكن أن تسجّل مزيداً من التحسين؛
- 6 - يشجّع الهيئة على زيادة استثماراتها من أجل تخصيص ما لا يقل عن 2 في المائة وحتى 3 في المائة من إجمالي نفقاتها البرنامجية لوظيفة التقييم، ويطلب من الهيئة مواصلة عملها من أجل ضمان استقلالية دائرة التقييم المستقل وضمان أن تحظى اللجنة الاستشارية للرقابة بخبرات التقييم؛
- 7 - يشجّع دائرة التقييم المستقل على مواصلة بحثها عن الفرص مع سائر وكالات الأمم المتحدة من أجل إجراء مزيدٍ من التقييمات المشتركة، بما في ذلك تقييمات الإطار القطري والتقييمات المستقلة الجارية على نطاق المنظومة، تماشياً مع قرار الجمعية العامة 279/72 بشأن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية؛
- 8 - يُعرب عن دعمه المستمر لتقوية وظيفة التقييم في الهيئة واستخدام التقييمات، تماشياً مع سياسة التقييم التي أقرها المجلس التنفيذي في عام 2020.

21 حزيران/يونيو 2023

2023/5

تقرير عن أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات للفترة الممتدة من 1 كانون الثاني/يناير إلى  
31 كانون الأول/ديسمبر 2022

إِنَّ المجلس التنفيذي،

- 1 - يحيط علماً بالتقرير عن أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات للفترة الممتدة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022؛
- 2 - يحيط علماً بالتقرير السنوي الصادر عن اللجنة الاستشارية للرقابة؛
- 3 - يحيط علماً بردّ الإدارة على هذين التقريرين؛
- 4 - بحثت إدارة الهيئة، بناءً على الفجوات المقلقة التي حددتها اللجنة الاستشارية للرقابة، على تعزيز خط الدفاع الثاني، وتحسين مستوى الاستثمار في قدرتها على تنفيذ توصيات الرقابة، وضمان القدرات الكافية والمستقرة تحديداً على المستوى اللامركزي، والتقدم في إعداد عملية الرقابة الداخلية؛
- 5 - بحثت أيضاً إدارة الهيئة على إعطاء الأولوية لتنفيذ تلك التوصيات الصادرة عن مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة من عام 2021 والسنوات السابقة، والتي ما زالت قيد التنفيذ ولكن اللجنة الاستشارية للرقابة ارتأت أنها لم تُنفذ بصورة كافية؛
- 6 - يشير إلى القرار 1/2023، ويحيط علماً مع التقدير باكتمال التقييم الأولي للنظام المالي والقواعد المالية، ويطلب أن تُجري الهيئة استعراضاً شاملاً للنظام المالي والقواعد المالية من أجل تقديم النسخة المنقحة منها للحصول على موافقة المجلس التنفيذي في الدورة العادية الثانية لعام 2025؛
- 7 - يشجّع الهيئة على زيادة الموارد حسب توفرها من أجل وظيفة مراجعة الحسابات والتحقيقات؛
- 8 - يُعرب عن دعمه المستمر لشعبة التقييم المستقل ومراجعة الحسابات في الهيئة، ويسلط الضوء على أهمية وصولها التام المستقل والمباشر إلى المجلس التنفيذي وكذلك الاستقلالية التامة للشعبة، بما في ذلك من خلال الممارسة الحالية القائمة على امتثال المكتب لمعايير إطار الممارسات المهنية الدولية الذي وضعه معهد مراجعي الحسابات الداخلية، ويطلب إحاطة مغلقة واحدة على الأقل من المجلس التنفيذي لمناقشة خطة عمله السنوية، والتقييم الموحد للمخاطر، وأي تحديثات ومخاوف متعلقة بالميزانية والموظفين؛
- 9 - يطلب من شعبة التقييم المستقل ومراجعة الحسابات أن تستمر في تحسين تقريرها السنوي بشكلٍ أفضل من خلال إدراج تحليل موضوعي للنتائج فيه وأن تستمر في تقديم استعراض للشؤون والاتجاهات الاستراتيجية والنظمية، ويشجّع المكتب على اتخاذ نهج استباقي في المجالات المرتفعة المخاطر والمعرضة للغش والفساد ومخالفات أخرى، وإدراج مناقشة هذه الجهود في تقريرها السنوي؛
- 10 - يشجّع اللجنة الاستشارية للرقابة في الهيئة على أن تواصل رفع تقريرها السنوي وعرض اعتباراتها الرئيسية على المجلس التنفيذي في الدورة السنوية، ويشجّع إدارة الهيئة على استمرارها في ضمان التوازن القائم على النوع الاجتماعي والتمثيل الجغرافي في صفوف أعضاء في اللجنة؛

11 - يُشير إلى القرار 2022/8 بشأن التقييم الذاتي لاستقلالية شعبة التقييم المستقل ومراجعة الحسابات، ويطلب أن تقدم الهيئة تحديثاً إلى المجلس التنفيذي من خلال إحاطة غير رسمية قبل انعقاد الدورة العادية الثانية لعام 2023، حيث يتناول هذا التحديث حالة تنفيذ التوصيات المُدرجة في التقييم الذاتي لاستقلالية المكتب.

21 حزيران/يونيو 2023

2023/6

تنفيذ قرار الجمعية العامة 279/72 بشأن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية

إِنَّ المجلس التنفيذي،

1 - يحيط علماً بالمعلومات المحدثة التي قدمتها الهيئة بشأن تنفيذ قرار الجمعية العامة 279/72 والولايات ذات الصلة في ما يتعلق بإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في سياق الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسات الأنشطة التنفيذية بُغية تطوير منظومة الأمم المتحدة الإنمائية؛

2 - يُحيط علماً بالالتزام الهيئة بإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، ويشجعها على مواصلة عملها الحثيث مع سائر الكيانات في المنظومة بقيادة المنسق المقيم في البلد بُغية مساعدة البلدان في تحقيق أهداف التنمية المستدامة أثناء تنفيذ ولايتها، تماشياً مع أُطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة والخطط والاحتياجات والأولويات الوطنية؛

3 - يُشير إلى قراره 6/2022 ويطلب من الهيئة مواصلة تنفيذ القرارات 279/72 و 233/75 و 4/76 لدعم الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في تنفيذ الولايات ذات الصلة؛

4 - يدعو الهيئة إلى تعزيز جهودها الرامية إلى تنفيذ إطار الإدارة والمساءلة، ويحيط علماً بالطبيعة المتغيرة للإطار، ويدعو المنظمة إلى مشاركة خبراتها في تنفيذ الإطار على الصعد كافة؛

5 - يُشير إلى القرار 6/2022 ويطلب من الهيئة مواصلة إدراج المساهمات المتعلقة بتنفيذ الإصلاحات الخاصة بمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية والواردة من الممثلين القطريين والمديرين الإقليميين في إطار المساءلة القائم؛

6 - يطلب من الهيئة الإبلاغ عن أبرز نقاط إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ضمن مرفق للإبلاغ السنوي القائم بشأن جهود تنفيذ إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية؛

7 - يطلب أيضاً من الهيئة أن تواصل سعيها إلى المواءمة المشتركة بين الوكالات في ما يتعلق بالإبلاغ عن جهود التنفيذ ونتائج إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بما في ذلك التنفيذ المحسّن لبرنامج التنمية على الصعيد القطري؛

8 - يُشير إلى الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية، ويؤكد على أهمية الحلول المتكاملة للتصدي للتحديات المعقدة والمتعددة الأوجه التي تؤثر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ويطلب من الهيئة أن تستمر في دعم التعاون في مجالات التحليل المشترك وتقييم

الاحتياجات والتخطيط، بما في ذلك النتائج الجماعية وتنفيذ البرامج وتقديم التحديثات إلى المجلس في إطار آليات الإبلاغ القائمة؛

9 - يطلب أيضاً من الهيئة أن تطلع المجلس التنفيذي سنوياً على جهود التنفيذ المتعلقة بإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وإدراج هذا التحديث كبنء لاتخاذ قرار خلال الدورة السنوية.

21 حزيران/يونيو 2023

2023/7

تحديث بشأن السياسات والإجراءات الرامية إلى التصدي للاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي لدى هيئة الأمم المتحدة للمرأة

إن المجلس التنفيذي،

1 - يُشير إلى التحديث الذي قدمته هيئة الأمم المتحدة للمرأة بشأن الإجراءات الرامية إلى منع حالات التحرش الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين والتصدي لها؛

2 - يُشير إلى القرار 2/2022 ويحيط علماً مع التقدير بالتقدم المحرز وبال الحاجة إلى بذل جهود مستمرة لمنع حالات التحرش الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين والتصدي لها، كجزء من نهج «عدم التسامح إطلاقاً مع النقص عن العمل»، بما في ذلك ضمان تأمين الموارد المناسبة وإنتاج الأثر من تنفيذ الإجراءات المطلوبة على الأصعدة القطرية والإقليمية والعالمية؛

3 - يشير إلى الجهود التي تبذلها الهيئة لإجراء تقييمات المخاطر في ما يتعلق بالاستغلال والانتهاك الجنسيين؛ وللعمل مع الشركاء المنفذين من أجل تقييم ودعم قدرتهم على تأمين الضمانات الكافية لمنع حالات التحرش الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين والتصدي لها؛ ولتقديم الدعم والمساعدة للضحايا والناجيات؛

4 - يطلب من الهيئة مواصلة تنفيذ إجراءاتها لضمان نهج متسق ومرتكز على الضحايا والناجيات وممتد على نطاق المنظومة لمنع حالات التحرش الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين والتصدي لها، ومواصلة تعزيز ثقافة تنظيمية شاملة ومحترمة حيث يتم تمكين وتشجيع جميع الموظفين للإبلاغ عن حالات التحرش الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين؛

5 - يشجع الهيئة في هذا الصدد على مواصلة رفع تقاريرها المتعلقة بجميع الحالات إلى المجلس التنفيذي في دوراته السنوية، بطريقة شفافة وقابلة للمساءلة، وضمان أن تكون آليات الإبلاغ آمنة وشاملة ومرتكزة على الضحايا والناجيات، وتعزيز جهودها الرامية إلى حماية المبلغين عن المخالفات؛

6 - يشجع الهيئة على مواصلة سعيها إلى إعداد تقارير أكثر اتساقاً بين الوكالات، وفي هذا الصدد، يطلب من الهيئة أن تضع نموذجاً موحداً قدر الإمكان للتقارير ستتناول هذا الموضوع في المستقبل، لكي تتم مشاركة هذا النموذج مع المجلس التنفيذي بما يتيح تتبع التقدم المحرز سنوياً بوضوح استناداً إلى المؤشرات، ويسمح بتعزيز المقارنة بين التقارير وبلورة فهم استراتيجي للنتائج والآثار والتغيير الحاصل في الثقافة التنظيمية لقاء جهود الهيئة وأنشطتها؛

- 7 - يُشجّع أيضاً الهيئة على مواصلة بذل المزيد من جهود التعاون على نطاق المنظومة من أجل تحسين التنسيق والإبلاغ والشفافية والعمل بفعالية مع الكيانات المعنية في الأمم المتحدة على الأصعدة القطرية والإقليمية والعالمية بغير ضمانة تبادل الدروس المستفادة وأفضل الممارسات من منظومة الأمم المتحدة بأكملها؛
- 8 - يُعرب عن دعمه لاستخدام قاعدة بيانات «كلير تشيك» ويدعو الهيئة إلى التحقق من كيفية استخدام «كلير تشيك» وخطة الكشف عن سوء السلوك التي وضعتها لجنة التوجيه المعنية بالاستجابة الإنسانية معاً لعرض البيانات بطريقة متكاملة بغير ضمانة عملية التدقيق وتقديم تحديث إلى المجلس؛
- 9 - يُشجّع أيضاً الهيئة على النظر في تجريب خطة الكشف عن سوء السلوك التي وضعتها لجنة التوجيه المعنية بالاستجابة الإنسانية.

21 حزيران/يونيو 2023

2023/8

تقرير عن تقديرات الميزانية المتكاملة لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة لفترة السنتين 2024-2025

إِنَّ المجلس التنفيذي،

- 1 - يحيط علماً بتقديرات الميزانية المتكاملة للهيئة لفترة السنتين 2024-2025، التي تشكل ميزانية واحدة متكاملة تضم جميع بنود الميزانية في سبيل تنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025؛
- 2 - يلاحظ الجهود التي تبذلها هيئة الأمم المتحدة للمرأة في تقديم ميزانية صغرية النمو؛
- 3 - يوافق على موارد الميزانية المؤسسية الإجمالية بمبلغ قدره 204.4 مليون دولار لدعم الفعالية والكفاءة التنظيميتين، ويشير إلى اشتغال تلك التقديرات على مبلغ قدره 41.2 مليون دولار لاسترداد التكاليف من الموارد الأخرى (مخصصة للمساهمات الطوعية)، بما يشمل ست وظائف تنسيقية إضافية من الفئة الفنية 4 في الميدان مع التكاليف الإضافية المترتبة على المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة؛
- 4 - يلاحظ أنه متى كان استرداد التكاليف الفعلية أعلى من التقديرات المدرجة في مقترح الميزانية، يمكن استغلال المبلغ الإضافي في أنشطة الإدارة للسماح باستخدام مزيد من الموارد العادية في الأنشطة الإنمائية؛ ويطلب إلى وكالة الأمين العام/المديرة التنفيذية أن ترفع تقريرها إلى المجلس التنفيذي حول استغلاله في سياق مقترح الميزانية التالي؛
- 5 - يحيط علماً مع التقدير بتقرير اللجنة الاستشارية بشأن المسائل الإدارية ومسائل الميزانية بشأن ميزانية الهيئة المتكاملة لفترة السنتين 2024-2025، وبتوصيات اللجنة الاستشارية، وبالإستجابة ذات الصلة من الهيئة تجاه تقرير اللجنة؛ ويطلب إلى الهيئة معالجة التوصيات وتقديم تقرير بشأن الإجراءات المتخذة، أو حسب الاقتضاء، إلى المجلس التنفيذي في سياق الميزانية المتكاملة التالية، بما في ذلك الهياكل المتوازنة للتوظيف، لاسيما في تمثيل الجنسين والتمثيل الجغرافي والمسائل المتعلقة بالموظفين والأفراد غير الموظفين، بما يشمل أيضاً الملاحظات الخاصة بتنفيذ سياسة استرداد التكاليف؛



6 - يلاحظ الحاجة الماسة إلى زيادة الاستثمار في المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة دعماً للنتائج المطلوبة في الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025، ويهيب بالهيئة إشراك مزيد من الدول الأعضاء والشركاء الآخرين لزيادة مساهماتهم الطوعية، لا سيما في الموارد العادية.

13 أيلول/سبتمبر 2023

2023/9

تقرير عن الحوار المنظم بشأن تمويل نتائج الخطة الاستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للفترة 2025-2022

إِنَّ المجلس التنفيذي،

1 - يحيط علماً مع التقدير بتقرير الحوار المنظم بشأن تمويل نتائج الخطة الاستراتيجية لهيئة للفترة 2025-2022 (UNW 2023/8)، ويهيب بالهيئة زيادة مشاركتها في الحوار المنظم مع الدول الأعضاء بغية تتبع مستوى التمويل الذي تتلقاه تتبعاً مشفوعاً بالتقييم والمتابعة، بما في ذلك الموارد الأساسية؛ فضلاً عن تتبع عناصر التنبؤ والمرونة والمواءمة بين الموارد المقدمة لتنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة 2025-2022؛

2 - يلاحظ التقدم الملحوظ الذي أحرزته هيئة الأمم المتحدة للمرأة بشأن الالتزامات الخاصة بكل كيان من كيانات الأمم المتحدة بموجب اتفاق التمويل، ويهيب بالهيئة مواصلة جهودها لتحقيق الالتزامات بموجب هذا الاتفاق، ويعيد تأكيد الدعوة لكيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والدول الأعضاء إلى الإسهام في تنفيذها الكامل والفعال، عملاً بقرار الجمعية العامة 233/75؛

3 - يُشَدِّد على أهمية الموارد العادية الكافية والتي يمكن التنبؤ بها، والتي تتعلق بالنتائج المتوخاة والمبينة؛ ويلاحظ مع القلق عدم تحقيق الغايات السنوية للموارد العادية الخاصة بإطار النتائج والموارد المتكاملة خلال الفترة الكاملة للخطة الاستراتيجية 2018-2021 وفي السنة الأولى من الخطة الاستراتيجية للفترة 2025-2022؛ ويطلب في هذا الصدد إلى هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة أن تواصل تشجيع الدول الأعضاء، حسب قدراتها، على زيادة المساهمات في الموارد العادية لهيئة، بما يشمل المساهمات المتعددة السنوات عند الاقتضاء، وأن تولي الأولوية لها، في الأوان المطلوب وبطريقة يمكن التنبؤ بها بما يتماشى مع اتفاق التمويل، اعترافاً بأن الموارد العادية ضرورية لتمكين الهيئة من تنفيذ ولايتها الثلاثية ودعمها لتحقيق خطة عام 2030؛

4 - يشدد على أهمية تمويل الأنشطة الهادفة إلى المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ويشجع على تقديم مساهمات مبكرة ويمكن التنبؤ بها إلى هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة دعماً لتنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة 2025-2022؛

5 - يلاحظ أهمية التمويل المرن في تمكين هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من الاضطلاع بولايتها الثلاثية بفعالية ومرونة ويشجع الهيئة على مواصلة حوارها مع الدول الأعضاء عن طريق الحوار المنظم بشأن التمويل، حول التحوّل من طرائق التمويل المخصصة تماماً إلى طرائق أخرى

أكثر مرونة، حيثما أمكن، لاسيما فيما يتعلق بالموارد العادية، والتمويل الجماعي المشترك بين الوكالات والمتعدد السنوات، وعن طريق المذكرات الاستراتيجية، دعماً للالتزامات المشتركة بتعزيز اتفاق التمويل؛

6 - يلاحظ الرقم القياسي للنفقات البرنامجية المرتفعة عام 2022، ويطلب أن تواصل هيئة الأمم المتحدة للمرأة تقديم المعلومات بشأن النتائج المحققة مع مختلف أنواع التمويل المقدم، وذلك في إطار آليات الإبلاغ القائمة؛

7 - يشجع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على مواصلة بذل الجهود الرامية إلى تحسين إبراز المساهمات وتعزيز الاعتراف بها، ولا سيما فيما يتعلق بالموارد العادية؛

8 - ينكر بالمقرّر 7/2021 بشأن أهمية تنويع قاعدة التمويل ويلاحظ التقدم الذي تحرزه هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في هذا الصدد، ويبرز أيضاً أهمية توسيع قاعدة المساهمين، ويشجع الهيئة على مواصلة جهودها لتنويع قاعدة التمويل، بما في ذلك مع القطاع الخاص والمؤسسات ومنظمات المجتمع المدني والأفراد ومن خلال تعزيز الشراكات مع المؤسسات المالية الدولية؛

9 - يلاحظ أهمية تعاون هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة مع المؤسسات المالية الدولية بفعالية وكفاءة، وذلك مع الوفاء بولايتها، ويطلب إلى الهيئة أن تقدم المزيد من التفاصيل إلى المجلس التنفيذي بشأن الخطط والأطر والأدوات المشتركة التي تدعم هذا التعاون، إضافة إلى النتائج ذات الصلة والنواتج المحققة، وذلك سنوياً وفي إطار آليات الإبلاغ القائمة؛

10 - ينكر بالمقرّر 8/2020 ويشجع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على مواصلة العمل مع الدول الأعضاء والشركاء المساهمين الآخرين، من أجل تنفيذ سياسة استرداد التكاليف، وتجنّب استخدام الموارد العادية في دعم الأنشطة الممولة من الموارد غير الأساسية.

13 أيلول/سبتمبر 2023

2023/10

تقرير عن وظيفة المسائل الأخلاقية في هيئة الأمم المتحدة للمرأة في الفترة من 1 نيسان/أبريل إلى 30 حزيران/يونيه 2023

إنّ المجلس التنفيذي،

1 - يحيط علماء التقدير بإنشاء وظيفة المسائل الأخلاقية، التي تؤدي إلى تعزيز الثقافة التنظيمية الأخلاقية، ويشجع على ممارسة هذه الوظيفة باستقلالية تامة؛

2 - يحيط علماء باستعراض وحدة التفتيش المشتركة لوظيفة المسائل الأخلاقية في منظومة الأمم المتحدة، باعتبارها مصدراً من مصادر المبادئ التوجيهية التي تدعم وظيفة المسائل الأخلاقية لدى هيئة الأمم المتحدة للمرأة؛

3 - يحيط علماء بالتقرير عن وظيفة المسائل الأخلاقية في هيئة الأمم المتحدة للمرأة في الفترة من 1 نيسان/أبريل إلى 30 حزيران/يونيو 2023 والاستجابة الإدارية؛

- 4 - يطالب إلى هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة أن تبقى على تواصل دائم مع فريق الأمم المتحدة للأخلاقيات وشبكة أخلاقيات المنظمات المتعددة الأطراف من أجل تشراك أفضل الممارسات والترويج للمعايير المتناسقة بشأن السلوك الأخلاقي والشفافية والمساءلة في الهيئة؛
- 5 - يطلب من وظيفة المسائل الأخلاقية أن تواصل تعزيز إجراءات الهيئة وسياساتها بشأن الحماية من الانتقام وأن تواصل تقديم التحديث السنوي إلى المجلس، وفقاً لآليات الإبلاغ القائمة؛
- 6 - يطالب إلى إدارة هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة أن تواصل تعزيز الثقافة الأخلاقية في المنظمة؛
- 7 - يطلب إلى إدارة هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة أن تزود وظيفة المسائل الأخلاقية بما يكفي من الموارد لكي تتمكن من الاضطلاع بولايتها بصورة مستدامة ومستقلة.

13 أيلول/سبتمبر 2023

---